الاقتصاد الخليجي وجمارك ترامب.. فرص وتحديات

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أثارت قرارات الرئيس الأمريكي، «دونالد ترامب» في اليوم الذي أسماه «يوم التحرير»، ٣ أبريل – بفرض رسوم جمركية على واردات الولايات المتحدة من ١٨٥ دولة حول العالم – حدها الأدنى ١٠٪، وترتفع إلى نحو ٥٠٪ – ردود أفعال واسعة في كافة أنحاء العالم، فيما كانت هذه القرارات تستهدف تصويب حالة الميزان التجاري الأمريكي، الذي يميل لمصلحة هذه الدول، بعجز بلغ نحو ١,٢ تريليون دولار في ٢٠٢٤، وإعادة الصناعة الأمريكية إلى مجدها السابق كي تكون صاحبة النصيب الأكبر في هذا السوق.

وعلى الرغم من ذلك، لم تستثني هذه القرارات الدول التي بينها وبين الولايات المتحدة اتفاقات تجارة حرة (كمملكة البحرين، وسلطنة عُمان)، فيما شملت المنافسين وأبرزهم الصين، والحلفاء وأبرزهم الاتحاد الأوروبي.

ويقع الأثر المباشر لهذه القرارات على المستهلك الأمريكي نفسه، الذي سيدفع الفاتورة الجديدة للسلعة محملة بالضريبة الجمركية الجديدة، كما يتأثر المستثمر الأمريكي، الذي نقل استثماراته إلى الصين وغيرها من الأسواق الناشئة، بغية الاستفادة من ارتفاع الإنتاجية فيها وانخفاض التكلفة التشغيلية، ومن ثم ارتفاع تنافسيتها في الأسواق العالمية وفي مقدمتها السوق الأمريكية.

ومن المعلوم، أن الولايات المتحدة كانت في طليعة الدول الداعية إلى حرية التجارة والانفتاح الاقتصادي، إذ قادت العالم عقب الحرب العالمية الثانية، نحو تأسيس نظام تجاري عالمي أكثر تحررًا، من خلال «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة» (الجات)، التي مهّدت لمفاوضات متعددة الأطراف على مدى عقود، واختتمت هذه الجهود بجولة أورغواي، التي استمرت سبع سنوات، وانتهت في عام ١٩٩٣ بإطلاق «منظمة التجارة العالمية»، التي بات الانضمام إليها مشروطًا بالتفاوض مع الولايات المتحدة.

غير أن السياسات الجمركية التي تبنّاها «ترامب»، شكّلت تراجعًا عن هذا النهج، إذ أعادت الولايات المتحدة إلى سياسات الحماية التجارية، مما أثار مخاوف من اندلاع حرب تجارية عالمية، خاصة بعد أن سارعت عدة دول إلى الرد بفرض رسوم مماثلة. وقد بادرت الصين إلى اتخاذ خطوة مضادة بفرض رسوم جمركية أولًا بنسبة ٣٤٪ على الواردات الأمريكية، الأمر الذي عزز التوقعات بحدوث ركود تضخمي عالمي، وانخفاض محتمل في معدلات النمو الاقتصادي العالمي.

وتعد الإمارات هي أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في المنطقة بإجمالي حجم تجارة بلغ ٣٤,٤ مليار دولار في ٢٠٢٤، وتأتي السعودية في المرتبة الثانية بإجمالي حجم تجارة في هذا العام بلغ ٢٥,٩ مليار دولار، فيما بلغ حجم تجارة قطر ٥,٦ مليارات دولار، والكويت ٤,١ مليارات دولار، وسلطنة عُمان ٣,٣ مليارات دولار، والبحرين ٢,٩ مليار دولار، وبلغت الرسوم الجمركية الجديدة على دول مجلس التعاون الخليجي ١٠٪، وهذه الدول تفرض بالمقابل على وارداتها من السلع الأمريكية رسوما جمركية بنسبة ١٠٪ أيضًا، وهذه الرسوم المفروضة على الدول الخليجية تقل كثيرًا عن دول عربية أخرى، مثل سوريا ٤١٪، والعراق ٣٩٪، وليبيا ٣١٪، والجزائر ٣٠٪، وتونس ٢٨٪، والأردن ٢٠٪، وذلك لأن هذه الدول تفرض رسوما جمركية عالية على وارداتها من السلع الأمريكية.

وتقل الرسوم الجمركية على دول الخليج عن نظيراتها من دول العالم، ما يجعل السلع الخليجية المصدرة للسوق الأمريكي في وضع تنافسي أفضل، فيما تصل هذه الرسوم على فيتنام مثلا ٤٦%، وتايلاند ٣٦٪، والصين ٣٤٪، وتايوان ٣٢٪، ومثلها إندونيسيا، وسويسرا ٣١٪ وجنوب إفريقيا ٣٠٪، والهند ٢٦٪، وكوريا الجنوبية ٢٥٪، واليابان ٢٤٪.

وفيما اعتبرت الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة، بداية للتفاوض، فقد أعلنت أكثر من ٥٠ دولة رغبتها في هذا التفاوض، الذي يفتح الباب أمام كل من سلطنة عُمان، والبحرين خاصة، لأن بينها وبين الولايات المتحدة اتفاقية تجارة حرة نافذة، وقد يسفر هذا التفاوض عن استثنائهما من هذه الرسوم الجديدة.

ومن الجدير بالذكر، أن شركات الألمونيوم الخليجية تنتج نحو ١٠٪ من الإنتاج العالمي البالغ نحو ٦٤ مليون طن سنويًا، وتصدر دول الخليج ٦٠٪ من إنتاجها إلى الأسواق العالمية بما فيها السوق الأمريكي، الذي يستأثر بـ١٠٪ فقط من الإنتاج الخليجي، ويحتاج هذا السوق إلى نحو ٤ ملايين طن من الألومنيوم الخام سنويًا، لعدم وجود اكتفاء ذاتي، وتحتاج الولايات المتحدة إلى نحو ٤ سنوات من تاريخ تطبيق قرارات «ترامب» الجمركية حتى يمكنها تحقيق هذا الاكتفاء. وفيما بلغ إجمالي هذه الرسوم على الألومنيوم الخليجي ٢٥٪، فإن هذه الرسوم لن تؤثر على حصته في السوق الأمريكية في الأجل القصير، وتظل صادراته لها في موقع تنافسي أكبر من الصادرات الكندية، والهندية، والأسترالية.

وإذا كانت الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة تحسن الموقف التنافسي للصادرات الخليجية في السوق الأمريكية، لتحملها برسوم أقل إزاء المنافسين، فإنها تفتح الباب أيضًا لزيادة الاستثمارات الخليجية الخارجية في قطاع الصناعة الأمريكي، الذي غدا بهذه الرسوم يتمتع بحماية هائلة، ويريد «ترامب»، من هذه الرسوم أن تعود الصناعات الأمريكية التي نقلت مقراتها إلى دول أخرى في العالم إلى السوق الأمريكية.

ومع ذلك، فإن القرار الجمركي لا يعالج الأسباب التي دفعت هذه الصناعات إلى التحول، وجعلت الصين مصنع العالم، وفي مقدمتها ارتفاع الإنتاجية، وانخفاض الكلفة، وانخفاض قيمة العملة الصينية. وقبل أن يُصدر الرئيس الأمريكي قراراته الجمركية الأخيرة، وقع في أول أبريل أمرًا تنفيذيًا لتسهيل وتسريع استثمارات الشركات، وأنشأ لهذا الغرض داخل وزارة التجارة مكتب «مسرع الاستثمار الأمريكي»؛ لتخفيف الأعباء التنظيمية، وتسريع عملية إصدار التصاريح، وزيادة الوصول إلى الموارد الوطنية، والتنسيق مع الوكالات الفيدرالية والولايات.

وفي بداية رئاسته الجديدة، كان «ترامب»، قد أعلن عن مشروع ضخم «ستار جيت»، يخلق أكثر من ١٠٠ ألف وظيفة، كأكبر مشروع بنية تحتية للذكاء الاصطناعي بقيمة ٥٠٠ مليار دولار، وفيما يبلغ إجمالي الاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة نحو ٢,٥ تريليون دولار معظمها في أدوات الدين الأمريكية، ففي مارس ٢٠٢٥، أعلن «البيت الأبيض»، أن «الإمارات»، قد التزمت بإطار استثماري مدته ١٠ سنوات بقيمة ١,٤ تريليون دولار، وتتوجه هذه الاستثمارات إلى البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات والطاقة والتصنيع. فيما غدت «السعودية»، مؤهلة لتصبح ثالث أكبر مستثمر في الولايات المتحدة بعد اليابان، والمملكة المتحدة، في حال ضخ استثمارات جديدة بقيمة ٦٠٠ مليار دولار خلال الأربع سنوات القادمة، وفق الاتصال الهاتفي الذي تم بين الأمير «محمد بن سلمان»، ولي العهد السعودي، والرئيس الأمريكي «ترامب»، في يناير الماضي. وهناك حديث عن إمكانية زيادتها إلى تريليون دولار في أربع سنوات.

وفي مقابل هذه الفرص تأتي تحديات خطر الإغراق على السوق الخليجية، بسبب تحولات التجارة، ما يهدد الصناعات الخليجية في سوقها، وإلى هذا دعت «اللجنة الوطنية لصناعة الحديد»، في السعودية، إلى فرض إجراءات حمائية للصناعة الخليجية، تشمل رفع الرسوم الجمركية، تحسبًا لبحث الشركات العالمية عن أسواق بديلة بعد قرارات الرئيس الأمريكي بفرض رسوم جمركية على واردات بلاده من الألومنيوم والحديد، وكانت المملكة في عام ٢٠٢٠، قد فرضت رسوما جمركية على وارداتها من الحديد والصلب استجابة لذات المخاوف.

ويأتي التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصادات الخليجية بعد قرارات ترامب، هو انخفاض أسعار النفط، توقعًا لسيناريو الركود التضخمي. وبعد أن تم الإعلان عن هذه القرارات، انخفضت أسعار النفط بنسبة ٧٪، ووصلت إلى أدنى مستوياتها منذ ٢٠٢١، ليسجل سعر برميل النفط خام برنت ٦٩,٨ دولارا للبرميل، وغرب تكساس ٦٦,٦ دولارا للبرميل، وعزز هذا الاتجاه قرار «أوبك بلس»، بشأن رفع إنتاج النفط، وهو القرار يعيد ٤٩١ ألف برميل يوميًا إلى السوق في مايو ٢٠٢٥. ويأتي هذا رغم أن «ترامب»، استثنى واردات النفط والغاز والمنتجات المكررة من الرسوم الجمركية الشاملة التي فرضها.

علاوة على ذلك، تواكب مع انخفاض أسعار النفط، تراجع أسعار سلع أولية أخرى في مقدمتها الغاز الطبيعي وفول الصويا، وسادت الأسواق حالة عدم اليقين، خاصة بعد رد الفعل الصيني، ما سبب خسائر بتريليونات الدولارات للأسواق المالية العالمية، وكل هذه العوامل تتسبب في تراجع الطلب على النفط، ومن ثمّ، وجود فائض محتمل في الأسواق، يزيد من الضغط على سعر النفط، الذي يعد مؤشرا أساسيا في إعداد الميزانيات الخليجية، ما يفاقم مشكلة العجز في هذه الميزانيات، ويدفع إلى مزيد من الاقتراض من الأسواق المالية، فيما قدر عجز الميزانيات الخليجية عام ٢٠٢٤، بنحو ٤٢ مليار دولار، وتقف الأسعار العالمية للنفط في الوقت الحالي دون سعر تعادل برميل النفط خاصة بالنسبة للسعودية، والكويت، والبحرين.

من ناحية أخرى، تفاقم حالة الركود التضخمي العالمي المتوقع بتأثير القرارات الأمريكية الجمركية، من أزمة سلاسل التوريد العالمية، حيث أصبحت كثير من المنتجات النهائية، لا يتم إنتاجها في بلد واحد، وهذه البلدان المتعددة أخذت في فرض رسوم ورسوم مضادة، ما يرفع أسعار هذه السلع لدى المستهلك النهائي، فالسلع التي يدخل في إنتاجها مثلاً مكون صيني وآخر أمريكي يزيد سعرها، مقارنة بفترة ما قبل هذه الرسوم بنسبة ٦٨٪، وأخذًا في الاعتبار ارتفاع حجم الواردات الخليجية، فإن هذا الوضع يزيد من معدلات التضخم، نتيجة ارتفاع أسعار المستهلك، وارتفاع نفقات المعيشة، وارتفاع قيمة المشتريات الحكومية، ومن ثم الإنفاق في الموازنات العامة.

ومع ذلك، هناك فرصة كبيرة أمام دول الخليج للاستفادة من تحولات التجارة العالمية، إذ إن العديد من الدول التي أصبحت تواجه رسومًا جمركية مرتفعة في السوق الأمريكية – حتى بات هذا السوق شبه مغلق أمام منتجاتها بسبب ارتفاع أسعارها، لا سيما السلع الاستهلاكية – قد تتجه للبحث عن أسواق بديلة. وهنا تبرز السوق الخليجية كوجهة واعدة قادرة على استيعاب حصة كبيرة من هذه المنتجات، خاصة في ظل نشاطها الملحوظ في مجال إعادة التصدير إلى دول ثالثة. وتُعد مناطق التجارة الحرة الخليجية، وفي مقدمتها منطقة جبل علي في الإمارات، من أبرز المحركات لهذا النشاط الحيوي.

على العموم، هناك فرص كثيرة وتحديات تواجه الاقتصادات الخليجية نتيجة جمارك ترامب، ولكن تظل الفرصة الأكبر هي إمكانية إنشاء سلاسل توريد إقليمية، تفرض بديلاً لسلاسل التوريد العالمية، الأكثر تأثرًا بهذه الرسوم، خاصة وأنه خلال الفترة الماضية تعمق التوجه الشرقي للاقتصادات الخليجية، كما عمقت دول الخليج علاقاتها بأوروبا، ويمكن للمفاوضات الجارية بشأن اتفاقات تجارة حرة مع كبريات الاقتصادات العالمية: الصين، والهند، واليابان، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، أن تشهد هذا التطور الاستراتيجي الذي سرعت إليه جمارك ترامب.

لماذا تخشى إيران وقوع الحرب؟

بقلم:
فاروق يوسف ○

بعد تهديدات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باللجوء إلى الخيار العسكري، ستفكر إيران في كل السيناريوهات، وهل يمكن لها أن تربح، ولكنها ستركز بشكل أساس على التقليل من خسائرها المتوقعة.

والمفاوض الأمريكي الحالي لديه أجندة مختلفة عن سلفه الذي وقع اتفاق عام ٢٠١٥ والذي أتى مهزوما. ذلك من جهة ومن جهة أخرى فإن إيران اليوم ليست هي إيران عام ٢٠١٥.

فإيران اليوم مهزومة وهي باتت على استعداد للقبول بهزائم مضافة إذا ما اضطرت إلى ذلك. هُزمت في لبنان بعد مقتل كل قيادات حزب الله وهُزمت في سوريا بعد ترحيل الأسد إلى موسكو. وما هو متوقع أن تُهزم في اليمن بعد أن صار الحوثيون يشكلون خطرا على الملاحة الدولية ويتعرضون لضربات أمريكية متواصلة.

أما في العراق فإن وضعها سيكون استثناء. لقد تمكن وكلاؤها من السيطرة على الدولة هناك. ولا تفكر إيران بهزيمة سريعة وقريبة في العراق، غير أنه ما من جهة يمكن أن تضمن استمرار تلك الحال.

لم يكن المفاوض الأمريكي يوما ما ضعيفا غير أنه سيكون هذه المرة شرسا وقويا في إملاء شروطه. فالولايات المتحدة هي التي تتفاوض غير أن صوت رئيسها دونالد ترامب بكل جهوريته يظل واضحا. وإيران تعرف بدقة أنها لا يمكن أن تستعمل لغتها المخاتلة في الحديث مع ترامب. فأيّ مناورة إيرانية يجب أن تكون محسوبة النتائج وإلا فإن الحرب قادمة.

في سياق ذلك الوضع تنفتح إيران على تحول إقليمي خطير يمثله الموقف الإسرائيلي الضاغط في اتجاه الحرب.

إيران التي تركت غزة تتعرض لكل هذا الدمار وتخلت عن حزب الله وبشار الأسد يمكنها أن تتخلى عن الحوثيين في اليمن ومليشياتها في العراق إذا ما شعرت أن ذلك يمثل ثمنا يدفع عنها أضرار الحرب.

في عصر الثنائي ترامب – نتنياهو صار التهديد بضرب إيران أو شن الحرب عليها أمرا مؤكدا وليس مجرد تلويحات فارغة من المعنى. لم يعد في إمكان إيران أن تستمر في مشروعها العسكري النووي. إما أن تقدم إيران ما يبرر حاجتها سلميا لمفاعل نووي أو تتعرض للضرب وفقدان كل ما أنفقته من أموال والتضحية بجهد علمائها.

أما حين يقول الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان إن إيران مستعدة لاستقبال استثمارات أمريكية، فتلك العبارة لا تعبّر عن رأي شخصي. ذلك لأن إيران لا توظف رئيسا من أجل أن يعبّر عن موقفه الشخصي، ولكنّ آراءه لا تعبّر دائما عن موقف مرشد الثورة الذي يتخذ الموقف الأخير.

ما يهم هنا أن إيران اعتادت أن تطلق بالونات في محاولة منها لجر العالم الخارجي إلى مكان وهمي .ما قاله بزشكيان هذه المرة ليس بالونا. فإضافة إلى أن إيران دولة منهكة اقتصاديا فإن شعورها بأن الحرب صارت قريبة منها يجعلها تفكر بطريقة مختلفة.

فلا تصدير الثورة بات مطلبا ملحا ولا أحلام استعادة الإمبراطورية الفارسية ضرورية في مقابل الحفاظ على سلامة النظام السياسي الحاكم واستمراره.

لقد أجاد الإيرانيون اللعب مع العالم. في كل الحالات السابقة خرجوا منتصرين. الجمهوري ترامب هو الذي أفسد الطبخة. لا تتحمل إيران أن تصبر أربع سنوات مضافة كما أن ترامب نفسه يضيق بالزمن فيحاول أن يختصر المسافة.

حين تسلم خامنئي رسالة ترامب التي تم نشرها لم يحتج، كونها انطوت على إملاءات هي عبارة عن شروط مسبقة. فها هي إيران تذهب إلى مفاوضات مسقط وهي التي كانت تطالب بمفاوضات من غير شروط مسبقة.

لم تتضمن رسالة ترامب شروطا مسبقة، بل انطوت على تهديد معلن بالحرب. ذلك ما تخشاه إيران على الرغم من أنها تمثل دور الدولة القوية المستعدة للحرب التي أوهمت أتباعها بأنها قادرة على الوقوف معهم غير أنها خذلتهم.

تخاف إيران من حرب أمريكية – إسرائيلية تُشنّ عليها. كل معلوماتها تؤكد أن تلك الحرب ستكون أسوأ من الحرب التي شنت على العراق عام ٢٠٠٣.

لقد شاركت إيران في تلك الحرب. ولكنها تعرف أن تقنيات أكثر من عشرين سنة ستضيف خبرة لن تتمكن من التعامل معها في سياق أيّ حرب جديدة. لن تضحي إيران بنظامها السياسي من أجل أن تؤكد أنها صالحة للدخول في حرب ضد الشيطان الأكبر. لا لأن الزمن تغير وكل شيء في العالم تغير، بل لأن هناك مؤشرات قوية تؤكد أن إسرائيل لا ترغب في بقاء نظامها.

ستفاجئ إيران العالم بمرونتها. هي لن تتشدد غير أنها ستناور إلى الدرجة التي ستبقيها في السباق.

○ كاتب عراقي

من أجل إعادة الاعتبار لعين عذاري

بقلم:
د. نبيل العسومي

عين عذاري من المعالم الترفيهية التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بتاريخ البحرين وأهلها منذ القدم حالها حال عديد من المعالم المنتشرة في مختلف مناطق البحرين في القرى والمدن في ذلك الزمن الجميل أيام البساطة والتواصل الاجتماعي بين الناس في ظل الإمكانيات المتواضعة عندما كان المواطنون يعتمدون اعتمادا كليا على جهودهم الذاتية لزيارة المعالم الترفيهية بسبب عدم وجود الشركات أو المؤسسات ولا حتى الجمعيات التي تنظم مثل هذه الزيارات من خلال بعض العوائل البحرينية في مختلف الفرجان والمدن والقرى البحرينية التي أخذت على عاتقها تنظيم الزيارات إلى مختلف العيون والبساتين خصوصا في فصل الصيف هربا من الحر والرطوبة الشديدة وبأسعار رخيصة إن لم تكن رمزية تتناسب وإمكانيات الناس في ذلك الوقت وفي كثير من الحالات لا تتجاوز المائة فلس لكل عائلة مهما كان عددها.

وأتذكر ونحن كنا صغارا لا تتجاوز أعمارنا السبع أو الثماني سنوات كيف كنا ننتظر باص عذاري بكل فرحة وابتهاج لزيارة هذه العين الجميلة والسباحة في مياهها العذبة في إطار الرحلات الترفيهية التي تنظمها بعض العوائل البحرينية في منطقة الحورة.

هذه هي عذاري التي يتذكرها جيلنا ملاذنا الأول خلال فصل الصيف والإجازة المدرسية حيث كانت تحتضن أهالي البحرين من مختلف المدن والقرى البحرينية القريبة والبعيدة تجمعهم المحبة والأخوة والتواصل الاجتماعي حتى أصبحت عذاري رمزا لتواصل أهل البحرين ومعلما سياحيا وترفيهيا يأتيه أشقاؤنا من دول مجلس التعاون للاستمتاع بالسباحة في هذه العين العذبة كما أسلفنا.

إلا أن وضع ومكانة عين عذاري قد تغير مع الأسف الشديد بسبب التطورات التي حدثت في المجتمع البحريني بدءا من منتصف سبعينيات القرن الماضي مع الطفرة النفطية وتغير نمط حياة المجتمع البحريني مما أثر في وضع ومكانة عين عذاري بعد ارتفاع مستوى معيشة الناس وظهور الأماكن البديلة، ومع ذلك بقي منتزه عذاري بعد تزويده بمختلف الوسائل الترفيهية والألعاب المسلية والمرافق الضرورية والمطاعم والمقاهي وزيادة المساحة الخضراء وجهة يرتادها المواطنون والمقيمون خلال الإجازات الرسمية وعطلة نهاية الأسبوع.

إلا أن المنتزه بعد تسليمه إلى أحد المستثمرين حدثت خلافات بين المستثمر والجهة المسؤولة عن المنتزه أدت إلى انسحاب المستثمر وقد أهمل المنتزه وبقي دون عناية وظل على ما هو عليه رغم أهميته كوجهة ترفيهية مرتبطة بتاريخ البحرين وتراثها.

وجاء تصريح الدكتورة وفاء أجور عضو مجلس أمانة العاصمة للصحافة ليسلط الضوء على وضع عين عذاري في ظل غياب الفرص الاستثمارية لتأهيل عين عذاري مما يهدد بجفاف العين حيث توجد مخاوف لدى المستثمرين من ارتفاع الكلفة التشغيلية للعين بما ينعكس على زيادة المبالغ المتوقعة للاستثمار وضعف المردود المالي للمشروع خصوصا وإن استخدام العين موسميا وليس على مدار العام وتحديدا خلال فترة الصيف.

إننا نعتقد إن مسؤولية إعادة تأهيل عين عذاري تقع على عاتق الجهة المسؤولة عنها باعتبارها المالكة لهذه العين للمحافظة على هذا المعلم التاريخي المهم بالنسبة إلى البحرين وليس على عاتق المستثمرين الذين ينظرون إلى الربح في المقام الأول ومن ثم طرحه للاستثمار على القطاع الخاص من خلال تأجيره ولو بسعر تنافسي لإعادة الاعتبار لهذه العين التي كانت يوما من الأيام ملاذا لأهل البحرين جميعا تغنى بها تلاميذ المرحلة الابتدائية من خلال مادة اللغة العربية عبر ترديد بيت الشعر الذي يقول: «إن زاد حر الداري رحنا إلى عذاري نسبح في المياه على غنى الأطيار»، ولذلك على مجلس أمانة العاصمة متابعة مسألة إعادة تأهيل العين مع الجهة المسؤولة عنها لوضع التصورات والخطط الكفيلة بإعادة تأهيلها وتأهيل المنطقة المجاورة لها لتشغيلها على مدار العام وليس خلال فترة الصيف كما يعتقد المستثمرون بدلا من الاعتماد على المستثمرين من القطاع الخاص بعد إضافة المطاعم وأكشاك الطعام ومواقع للمقاهي لتكون ملاذها ترفيهيا لأكبر عدد من المواطنين والمقيمين كما جاء في تصريح عضو مجلس الأمانة العامة للعاصمة، أما بقاء الوضع على ما هو عليه في انتظار المستثمرين في أعادة تأهيل العين فإن ذلك قد لا يحدث في ظل مخاوف المستثمرين وترددهم.

محددات اهتمام دول الخليج بالمفاوضات النووية الإيرانية

بقلم:
د. أشرف محمد كشك ○

لا شك أن توصل الولايات المتحدة الأمريكية وإيران إلى اتفاق نووي جديد سيكون أمر محل ترحيب من جانب دول الخليج العربي والتي لا ترغب في أزمات إقليمية جديدة في منطقة تعج بالأزمات المزمنة لها تداعيات خطيرة على أمن الخليج العربي والأمن الإقليمي عموما، فلطالما دعت دول الخليج إلى ضرورة إيجاد حل سلمي لذلك الملف من خلال البيانات الختامية لاجتماعات المجلس الأعلى لدول الخليج العربي، بل ومطالبة دول الخليج غير ذي مرة بأن تكون جزءا من تلك المفاوضات، فضلا عن الأدوار التي اضطلعت بها بعض دول الخليج لاستضافة وتسهيل تلك المفاوضات والتي أسفرت عن توقيع الاتفاق النووي عام ٢٠١٥ قبل انسحاب الولايات المتحدة منه عام ٢٠١٨.

تتعدد مخاوف دول الخليج العربي بشأن البرامج النووية الإيرانية ولعل في مقدمة تلك المخاوف تأثير امتلاك إيران للسلاح النووي على أمن الخليج العربي والأمن الإقليمي من حيث الخلل في توازن القوى الذي يعد أساس استقرار المنطقة، إذ كانت كل الأزمات الأمنية التي شهدتها تلك المنطقة عبر تاريخها محاولات من جانب أطراف إقليمية للإخلال بتوازن القوى لصالح طرف ما، مما كان له تبعات أمنية على المنطقة ككل ومن ذلك (الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨) الغزو العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠، من ناحية ثانية فإن امتلاك طرف إقليمي ما للسلاح النووي تتعاظم مخاطره إذا كان لدى ذلك الطرف الصواريخ بعيدة المدى التي لديها القدرة على حمل الرؤوس النووية لمسافات بعيدة، بالإضافة إلى الحوادث النووية وخاصة التسربات الإشعاعية حال تعرض المنشآت النووية لضربة عسكرية أو بفعل عوامل طبيعية مثل الزلازل، وفي منطقة الخليج سيكون انتشار تلك الإشعاعات سريعا.

ويعني ما سبق أن دول الخليج العربي حتى لو لم تكن طرفا في المفاوضات النووية الحالية بين الولايات المتحدة وإيران ولكنها معنية بنتائجها، ففي حال تم التوصل إلى اتفاق نووي جديد يتعين أن يراعي السياق الإقليمي والصراعات الإقليمية المزمنة التي تم استخدام التكنولوجيا فيها على نحو غير مسبوق لاستهداف المنشآت الحيوية في دول الخليج العربي، فالتوترات الإقليمية ليست المسألة النووية فحسب، فهناك قضايا أخرى عديدة ومن بينها تهديد الأمن البحري والصراعات الداخلية في دول الجوار والتي تتيح الفرصة لعمل المليشيات المسلحة بما ينعكس بشكل مباشر على أمن الخليج العربي، ويعني ذلك أن دول الخليج العربي يتعين أن تكون طرفاً في تلك المفاوضات أو على الأقل على دراية بمضمونها ويعيد ذلك إلى الأذهان تصريحات نايف الحجرف الأمين العام الأسبق لمجلس التعاون خلال مشاركته في حوار المنامة الأمني عام ٢٠٢٠ «بضرورة أن يتضمن أي اتفاق نووي جديد المصالح التي تضمن أمن المنطقة، وأن دول الخليج العربي لا تعارض امتلاك أي دولة للطاقة النووية للأغراض السلمية بشرط اتخاذ تلك الدولة ضمانات سلامة المرافق النووية وفقاً للمعايير الدولية»، مطالباً بأن تكون «دول الخليج طرفاً في أي مفاوضات مستقبلية تتعلق بالمنطقة» وهو المعنى ذاته الذي تضمنه البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية دول الخليج العربي في يونيو ٢٠٢٣ حيث جاء فيه «ضرورة مشاركة دول المجلس في جميع المفاوضات والمباحثات والاجتماعات الإقليمية والدولية بهذا الشأن وأن تشمل المفاوضات، بالإضافة إلى البرنامج النووي الإيراني كل القضايا والشواغل الأمنية لدول الخليج العربية، بما يسهم في تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة في إطار احترام السيادة وسياسات حسن الجوار والالتزام بالقرارات الأممية والشرعية الدولية لضمان تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي»، بما يعنيه ذلك من أن ذلك مطلب خليجي جماعي وبند دائم على طاولة اجتماعات المسؤولين الخليجيين.

وفي حال لم يتم التوصل إلى اتفاق –وهو سيناريو على الأرجح يظل مستبعدا– فإن المطروح من جانب الإدارة الأمريكية هو الخيار العسكري برغم صعوبته ولكنه يضع المنطقة بأسرها في حالة من التوتر وعدم الاستقرار.

ومن ثم فإن التساؤل المهم ماذا يجب على دول الخليج العربي القيام به؟

تؤكد الخبرة التاريخية أن خيار الحياد لا يدوم طالما لم ترغب الأطراف الأخرى في احترامه ، بما يعنيه ذلك من أن أي خيار عسكري سوف ينعكس على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي بشكل مباشر حيث سيكون الرد الإيراني مستهدفاً المصالح الأمريكية في المنطقة سواء القواعد أو القوات، وبالتالي فإن دول الخليج العربي التي تمارس أدواراً دبلوماسية مهمة تجاه العديد من الصراعات الإقليمية والدولية يتعين عليها بذل المزيد من المساعي الحميدة لإبعاد شبح المواجهة العسكرية عن المنطقة، بالإضافة إلى الإجراءات الاحترازية المطلوبة وخاصة تأمين المنشآت الحيوية وتفعيل تدريبات إدارة الأزمات.

ولا يعني التوصل إلى اتفاق نووي انتهاء الصراعات الإقليمية، فعلى الرغم من مسارات المصالحة بين إيران وبعض دول الخليج العربي فإنه لا تزال هناك متطلبات يتعين العمل عليها من أجل تغليب عوامل الجغرافيا والجوار على متطلبات السياسة، صحيح أن فكرة تأسيس هيكل للأمن الإقليمي يضم دول الخليج العربي ودول الجوار بما فيها إيران يظل خياراً تكتنفه صعوبات عديدة ولكن لا يعني ذلك عدم إمكانية صياغة قواعد من شأنها ترسيخ بناء الثقة التي تتطلب حوارات مستمرة على مستويات مختلفة.

دول الخليج كما أشرت سابقاً لا تعارض حق الدول في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية، ولكن يبقى ذلك مشروطاً بانتهاج الشفافية وإتاحة الفرصة لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للقيام بعمليات التفتيش المنوطة بهم للتأكد من سلمية تلك البرامج، كما يجب أن تبنى المفاعلات النووية من خلال تنفيذ كل معايير ومتطلبات الأمان النووي حتى يمكن تجنب الكوارث النووية التي شهدتها مناطق مختلفة من العالم ولا تزال تعاني آثارها المدمرة على البيئة والإنسان حتى اليوم.

وفي تقديري أن التوصل إلى حل لمسألة البرامج النووية الإيرانية- وهي التحدي الأهم – يجب أن يكون مقدمة نحو التفكير في إرساء مفهوم الأمن التعاوني بين دول الخليج العربي وإيران في ظل ثلاث حقائق مهمة للغاية أولها: استنزاف الصراعات العديد من الموارد على مدى عقود ومنها الحرب العراقية – الإيرانية على سبيل المثال، وثانيها: التحديات الأمنية الراهنة والتي أوجدت مفاهيم جديدة بعيداً عن الأمن العسكري ومنها الأمن الغذائي والصحي والتغير المناخي والتي تحتاج حتماً إلى تعاون بين دول الإقليم الواحد ولا يمكن لأي دولة مواجهتها بمفردها مهما بلغت إمكاناتها، وثالثها: احتدام التنافس الدولي تجاه منطقة الخليج العربي بما يعني زيادة حدة الاستقطاب ومن ثم التنافس الإقليمي في منطقة كانت – ولاتزال – محل اهتمام دول العالم وشهدت تدخلات خارجية بقدر ما أنهت تهديدات ولكنها كرست الخلل في توازن القوى الذي يعد أساسا لبنا ء أمن إقليمي مستدام.

○ مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز «دراسات»